

## بين «العلمانية السورية» و«سورية العلمانية»

فرنسا- فراس عزيز ديب

باعتبار أن الدستور هرمياً هو الأعلى، فماداً لو طالب أحدهم بعد فترة بتشريع رواج «المتلين» مثلاً أو إقرار «الزواج المدني»، كيف سنتعامل مع أمور كهذه ونحن أساساً ليس لدينا قوانين تحمي المرأة المضطهدة، بل نقيدها بدجرائم الشرف»، فكيف سنحتمها إذا أنجبت تبني هذه الوجهة أو تلك، لكن المنطق في الممارك المفصلة أن تكون واقعيتين ونرى السلبيات كما الإيجابيات، فهل نحن جاهزون لكل هذه التحولات التي يفرضها وجود دستور ينص على «علمانية الدولة».

واقعياً مطلقاً لا نعتقد ذلك، إذا ما الحل؟  
الحل بسيط: الوصفاً الجاهزة «العلمانية» كما الوصفاً الجاهزة في الديمقراطية، كلاهما أشبه بمن يريد صعود السلم بأسرع وقت فيقع. الحل هو بإشتراع علمانية سورية خاصة تنتج عن حوار «سوري» لا تقصي أحداً ولا تستثني أحداً لنصل إلى خلاصة مشروعاً المستقبلية ونضعه في وجه من يثقلنا أننا سنقبل بالوصفاً الجاهزة أولاً. أو من يريد أن يعيدنا قروباً إلى الوراء عبر «هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، تحديداً أن المؤسسة التشريعية في سورية أثبتت عقمها في مواكبة ما يريد المجتمع، بل نكاد نجزم أن في سورية هناك مفارقة تتحقق لا نعتقد أنها تحققت في دولة ما، بأن تكون السلطات التنفيذية أقرب للمواطن من السلطات التشريعية. «العلمانية السورية» يجب قوتنتها وصولاً لسورية العلمانية»، التاريخ ربما يعاقبنا لأننا لم نستثمر الفرصة في الماضي، اليوم نحن أمام فرصة قد لا نتكرر. إن حماية المستقبل أهم بكثير من إرضاء الأفراد أو الأحزاب، هذه القاعدة هي ما يجب أن تبني عليه علمانيتنا القادمة وعلى الجميع أن يضع إمكانياته في سبيل تحقيق ذلك وصولاً لدستور سوري عصري لا يحاكي المستقبل من وجهة نظر النصوص الجاهزة التي لا تسمن ولا تغني عن جوع، بل يحاكيها أولاً بإيلاء قيمة «المواطنة» فوق كل اعتبار، وأخيراً من خلال عبارة «الدين لله والوطن للجميع» وما بينهما الكثير من التفاصيل التي تحتاج للإرادة الحقيقية للتغيير، فهل نمتلكها؟!.

عليها) وقلت إن «الجهة الوطنية التقدمية» هي من أرقى الأفكار السياسية لنظام حكم جماعي مناسب لمجتمع متعدد كسورية، لكنها كانت ضحية لعدم التطوير. «العلمانية» كمفهوم قام عليه النظام السياسي وإن كان هذا الأمر ضمنيًا وليس صراحةً هي الضحية الثانية، لم تطورهما ولم تستغد منها، بل على العكس هناك من استمد من الاقتصاد أسلوب «البطالة المقنعة» في القطاع العام ليسحبه نحو «بطالة مقنعة» في التعاطي مع انتهازيي «الإسلام السياسي»، وهؤلاء حكماً لا علاقة لهم بالإسلام ك«دين»، وبدل منعم من التفلغل في جسد «العلمانية» فرضناهم حتى على «المجتمع العلماني»، (هل يستطيع أحد أن يشرح لنا كيف لدولة نظامها علماني تأتي بالعرفي ليحاضر بطلاب جامعتها!)، إذا نحن «علمانيون بالفطرة»، لكن النظام السياسي إلى حد ما لم ينجح في تطهير هذه «العلمانية»، فهل نحن بحاجة لتطويع نظامنا السياسي ليتبنى صراحةً «العلمانية السورية» وصولاً لسورية العلمانية؟»

أن يكون هناك نظام سياسي قائم على دستور يتبنى صراحةً «العلمانية» كما هو حال الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، فهذا أمر يتمناه كل السوريين الراغبين بروية بلدهم محصنة من أي نفوذ متطرف، لكن من قال إن الدساتير هي التي تحمسن؟ ألم يدمر نظام «العائلة والتمتية» علمانية «أتاتورك» التي لا تقل سوءاً عن قاشية «أردوغان».

إن تبني الدستور بشكل واضح وصريح لعلمانية الدولة هو أمر كما له إيجابيات معروفة، فليديه سلبيات قد لا تكون واضحة للجميع، مثلاً في سورية المستقبل التي قد ينص دستورها صراحةً على علمانيتها لا يوجد «جهات دينية» تتمتع بمزايا ما، وبمعنى آخر لا يوجد جامع أو كنيسة لا يدفعان مثلاً فواتير الكهرباء والماء، فالدولة لا علاقة لها بأي تمويل على أساس ديني، والشؤون الدينية تكون مسيرة من هيئات مستقلة: فهل نحن جاهزون لذلك تحول فجائي بعد فشلنا بتحقيقه تبعاً على مدى عقود؟ الأمر الآخر عندما يعين الدستور «علمانية الدولة» صراحةً فإن أي قانون قائم يكون محمياً بقوة الدستور،

فهل أن سورية الحالية هي دولة «علمانية»؟

نعرف أن الدولة بالمطلق ترتكز على ثلاثة ثوابت، الأرض، الشعب والنظام السياسي القائم، بما يخص الشعب السوري، فهو بمعظمه «علماني بالفطرة»، القضية ليست قضية تحيز للشعب الذي أنتمي إليه، المجتمع السوري أنهل العود قبل الصديق من خلال احترام الأديان والمعتقدات والأمثلة يعرفها الجميع ولا داعي للإسهاب بها. لكن هناك من يحاول بسوداوية قميئة نفي هذه الفكرة، فتارة يتساءل، كيف أننا «علمانيون»، ومعظنا يهتم برفع الرموز الدينية ويعتز بانتمائه الديني، وتارة ثانية يفكر كيف «علمانيين» وقد خرج من مجتمعنا كل هذا الطرف والإرهاب؟!.

التساؤلان منطقيان، لكن من قال أساساً إن «العلمانية» تمنعي من إظهار رمز ديني أعتز به، هذه المغالطة للأسف يقع فيها من يقوم بالخلط بين «اللايدنية» و«العلمانية» التي تحرك فينا دافع احترام الرموز الدينية للأخريين قبل احترام رموزنا الدينية، هم بهذه الطريقة يسيئون لفكرة «العلمانية» من حيث لا يدرون، حتى في فرنسا عندما صدر قانون منع المظاهر الدينية كان مجرد التقاف على «العلمانية» للوصول نحو «مجتمعنا كل هذا الطرف والإرهاب» لا أكثر.

أما الحديث عن الإرهاب الذي خرج من رحم المجتمع فالقصة بسيطة والجواب عليه يعتمد أسلوباً في التحليل طرحته يوماً بالقول إنك عندما تريد معرفة قيمة الشيء، اجعله منفيًا، وعليه نتساءل: لا تقل في كيف تكون «علمانيون بالفطرة» ويخرج منا كل هذا الطرف، بل قل لو لم تكن «علمانيون بالفطرة» ما الذي كان يريده لنا أعداؤنا أن نفعله. ببساطة «الجميع يقتل الجميع»... فماداً عن النظام السياسي؟!

بواقعية مطلقة، إن «النظام السياسي» في سورية استفاد ومنذ دستور ١٩٧٢ من «علمانية» الشعب السوري الموجودة أساساً، وليس هو من أوجدها، لكن ما يؤخذ عليه أنه لم يسع فعلياً لتطوير هذه «العلمانية» بما يتوافق مع تطور الحياة السياسية. عندما جرت انتخابات مجلس الشعب تحدثت في مقال (انتخابات مجلس الشعب ما لها وما

إن القراءة الموضوعية لما نتج عن محادثات «الأستانا»، تقودنا للقول إن أهم ما ميز نتائجها هو ذلك السجال في الشارع السوري وعلى مواقع التواصل الاجتماعي حول شكل سورية القادم، أي «سورية العلمانية»، القصة ليست بمن رفض ومن أيد ورود العبارة في البيان، هذا الأمر يبدو شكلياً، الأهم أن الحديث على المستوى الشعبي عن «العلمانية» بدأ انعكاساً للحالة التي يعيشها المواطن السوري الذي بات يرى بأي مصطلح أو شكل للعقد الاجتماعي القادم هو الأساس الذي سيحمي سورية مستقبلاً. بدا واضحاً أن معظم السوريين يريدون بهذا العقد الحد الأعلى القادر على حماية الدولة والمجتمع، تحديداً أن المواطن السوري يعاني من غياب واضح لدور أصحاب الفكر في حياته العامة، وهذا معروف الأسباب، إما لأنه تم إقصاؤهم عمداً والاستعاضة عنهم ب«مدعي»، أو لأن المشكلة تكمن في أصحاب الفكر الذين يريدون البقاء في بروجهم العاجية ومخاطبة المواطن البسيط بلغة أكاديمية فوقية ربما هو نفسه لا يدرك معظم مصطلحاتها.

لكن في الوقت ذاته: لنعتقد أن الغوص في هذا المصطلح وماله وما عليه، ليس بحاجة فقط لمساحة واسعة من الجراءة والتحرر من أي تبعيات مسبقة، هو أشبه بالسير في حقل الألغام لا تعرف متى تنفجر بك كلمة ما، تحديداً أن نسبة الجهل بهذا المصطلح تصل إلى نسبة كبيرة، إذ كيف ستقتنع البعض أن «العلمانية» ليست ككراً كما نصف هؤلاء من يتنادون بها، وأن ممارسة الشعائر الدينية ليست نقيضاً ل«النظام العلماني»، لكن في الوقت ذاته كيف ستقتنع الكثير من مدعي اليسار أنهم يمارسون السادية ذاتها التي يمارسها «المتاسلمون» عندما يريدون إلغاء الآخر وذلك بإصرارهم على أن أي مظهر ديني في الدولة هو دليل تراجع وتخلف، كيف في أن أقتنعهم مثلاً أنني كمواطن سوري بسيط أرى في خطابات «الفتي حسون»، فكرة علمانياً وانفتاحاً على الآخر يفوق مسافات طويلة ما يدعون أنهم يحملونه من فكر علماني، وبمعنى آخر: «العلمانية» كما «الطاقيفة» في النفوس، قبل أن تكون في النصوص،

## الجيش داخل «عين الفيحة».. وعودة المياه إلى دمشق «خلال أيام»

خلال الأيام القليلة القادمة إلى العاصمة دمشق التي تعانق انقطاعها منذ ٢٣ من كانون الأول من العام الماضي، على حين يستمر الهدوء في وادي بردى، مع ترقب لبدء تطبيق بنود الاتفاق السابق الذي جرى التوصل إليه».

وتحدثت عن أن الاتفاق يتضمن أن «يعفي المشقوقون والمختلفون عن الخدمة العسكرية لمدة ٦ أشهر، تسليم السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف، تسوية أوضاع المطلوبين لأي جهة أمنية كانت، عدم وجود أي مسلح غربي في المنطقة من خارج وادي بردى ابتداء من بسيمية إلى سوق وادي بردى، عن المسلحين من خارج المنطقة، يتم إرسالهم بسلاحهم الخفيف إلى إدلب مع عائلاتهم، عن مقاتلي وادي بردى من يرغب منهم في الخروج من المنطقة يمكن خروجهم إلى إدلب بسلاحهم الخفيف، عدم دخول الجيش إلى المنازل، دخول الجيش إلى قرى وادي بردى، ووضع حواجز عند مدخل كل قرية، عبر الطريق الرئيسية الواصلة بين القرى العشر، يمكن لأبناء قرى وادي بردى من المشقوقين أو المختلفين العودة للخدمة في قراهم بصفة دفاع وطني وبعد هذا بمنزلة التحاقهم بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية، تتمنى عودة الموظفين المحرومين إلى وظائفهم».

وشهدت منطقة وادي بردى، خزان مياه دمشق، منذ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٦، معارك عنيفة بين قوات الجيش والقوى الحليفة والرديفة من جهة و«فتح الشام» والمليشيات الأخرى من جهة أخرى، من أجل استعادة المنطقة الخاضعة لسيطرة هؤلاء منذ ٢٠١٢.

وتم التوصل مراراً إلى اتفاق إلا أنه لم يتبرمج واقعياً، بسبب خرقه من «فتح الشام» والمليشيات المسلحة الأخرى.



ورش الصيانة عند مدخل عين الفيحة (أ.ق.ب)

متزامنين، بعد رفع العلم السوري المعترف به دولياً فوق نبع مياه الفيحة، كبادرة حسن نية لبدء تطبيق الخطوة الأولى من الاتفاق، على أن يجري الاستمرار في تنفيذ بقية بنود الاتفاق التي جرى التوصل إليه سابقاً».

وتذكر، أن «ورشات الصيانة بدأت بمعاينة نبع عين الفيحة ومحطات ضخ المياه، والمباشرة بإصلاحها على نبع ضخ المياه وأشار إلى أن «الدخول والانسحاب جاء

عدة أيام، على حين لفت إلى سوء الأوضاع الإنسانية في المنطقة، التي تحاصرها قوات الجيش. وأقر «المرصدين السوري لحقوق الإنسان» المعارض بدخول «العشرات من عناصر النظام إلى نبع الفيحة»، مشيراً إلى أن «المياه ستعود إلى دمشق خلال الأيام القادمة بعد الانتهاء من إصلاح بناء النبع».

وقال المرصد في صفحته على «فيسبوك»

أشار يوسف في تصريح نقلته وكالة «سسانا» إلى «خروج أفراد المجموعات المسلحة من بلدة عين الفيحة باتجاه قرية دير مقرن».

من جانبها نقلت وكالة «سمارت المعارضة» عن قائد ميليشيا «لواء القادسية»، في عين الفيحة والمشارك بالاجتماع، ويدعى أبو محمد الركنوسي، قوله: إنه «جرى التوصل لثفاق جديد يقضي بخروج المقاتلين منها (بلدة عين الفيحة) ودخول قوات النظام إلى النبع». وأوضح الركنوسي، أن عناصر الجيش دخلت إلى نبع عين الفيحة ورفعت العلم السوري فيه، إذ يقضي الاتفاق بالسماح بنقل الجرحى من المدنيين والعسكريين والبالغ عددهم ٣٠٠ إلى مناطق أخرى من وادي بردى تمهيداً لبدء خروجهم غداً مع عوائلهم إلى شمالي البلاد.

وأضاف «الركنوسي»: إن الاتفاق يتضمن خروج ٧٠٠ مقاتل آخر مع عوائلهم بالسلاح الفردي فقط، خلال ٢٤ ساعة، وفي سياق متصل، أفاد ناشطون محلليون، بدخول وفد من الصليب الأحمر الدولي من مدخل دير قانون إلى قرى وادي بردى منحه نحو نبع عين الفيحة.

وأفاد ناشط محلي في منطقة وادي بردى في ريف دمشق الغربي، حسب «سمارت»، في وقت سابق أمس، بتوقف المعارك منذ بدء دخول الجيش إلى البلدة بعد اتفاق مصالحة بين وفد المصالحة والمجموعات المسلحة في منطقة وادي بردى أبرز بنوده، «وقف إطلاق النار في كامل منطقة قرى وادي بردى، دخول الجيش السوري إلى مصالحة بين وفد المصالحة والمجموعات المسلحة في منطقة وادي بردى على منشأة الصيانة».

وذكر، أن «ورشات الصيانة بدأت بمعاينة نبع عين الفيحة ومحطات ضخ المياه، والمباشرة بإصلاحها على نبع ضخ المياه، والمباشرة بإصلاحها على نبع ضخ المياه إلى نبع ضخ المياه».

وقال المرصد في صفحته على «فيسبوك»

## وزارة المصالحة: العودة إلى الذبائية والسبينة خلال الأيام القليلة القادمة

والسبينة في ريف دمشق وما تم تأهيله من بنى تحتية وخدمات أنجزت بنسب جيدة تؤمن الحاجة الأولية للبدء بعودة الأهالي إلى البلدتين، والوقف على ما تحتاج إليه مراحل العودة من إزالة لبعض العرائق»، وتوقعت الوزارة في البيان «عودة ما لا يقل عن ١٥ ألف عائلة مبدئياً من سكان المنطقتين».

الضرورية لذلك كافة وهي مسائل تنظيمية تتم معالجتها خلال هذه الأيام، وأشار الوزارة في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، أمس، إلى أن الجولة الميدانية لوزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر ومحافظي ريف دمشق والقنيطرة علاء منير ابراهيم وأحمد شيخ عبد القادر الأربعا الماضي «تأتي لتفقد واقع بلدي الذبائية

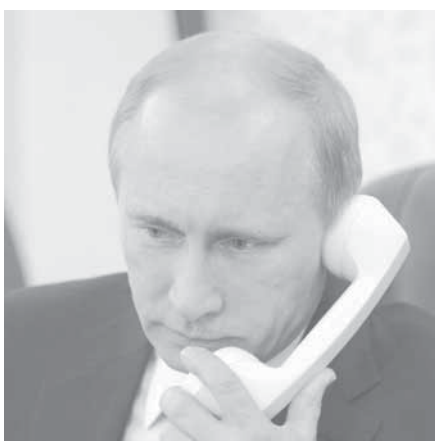
أكدت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، أن «مشروع عودة الأهالي للمنطقتي الذبائية والسبينة (في ريف دمشق الجنوبي) ستم خلال الأيام القليلة القادمة، بعد تنظيم العودة وتأمين المستلزمات

الوطن

## ترامب وبوتين يبحثان سبل التعاون لحل المشاكل العالمية ومكافحة الإرهاب أوروبا القلقة من رفع العقوبات الأميركية عن موسكو مستعدة لتحريك مواقفها تجاه سورية

أن ينفذ بوتين متطلبات اتفاق وقف إطلاق النار في أوكرانيا، الذي تم التوصل إليه في مينسك عام ٢٠١٤. ويتفق على هذا الرأي الحلفاء الأوروبيون الذين يخشون من أن بوتين قد يصبح أكثر توسعاً إذا شعر أن ترامب لن يتدخل.

زيارة ماي إلى واشنطن جاءت في سياق تحركات أوسع بدأها المسؤولون الأوروبيون لاحتواء تداعيات السياسات المعتنة للرئيس الأميركي الجديد، وبالأخص حبال روسيا. ودفعت موافقة ترامب لنشر إلى إعادة النظر في مجلس سياستها حبال سورية، وأعلنت عدم ممانعتها ترشيح الرئيس بشار الأسد إلى الانتخابات الرئاسية في سورية، ورغبته في قتال تنظيم داعش بالتعاون مع روسيا. وزار وزير الخارجية الألماني زيجمار غابرييل أمس العاصمة الفرنسية باريس حيث أعلن اتفاق بلاده وفرنسا على أن أي خطوات لرفع العقوبات عن روسيا يجب أن ترتبط بإحراز تقدم في عملية السلام في شرق أوكرانيا. وأشار إلى أنه اتفق مع وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيبولوت على أهمية أن تبدي ألمانيا وفرنسا موقفاً قوياً وموحداً تجاه القضايا. وبين أن البلدين سيشكلان مجموعات عمل ثنائية للتعاون مع قضايا مثل أوكرانيا وروسيا. ولا يواجه ترامب معارضة أوروبية قوية لرفع العقوبات عن موسكو، بل وبأضاً معارضة داخلية في الولايات المتحدة وبين كبار مسؤولي حزبه (الحزب الجمهوري) والكونغرس. ورفض كل من رئيس مجلس النواب الأمريكي بول ريان وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأميركي ميتش ماكينيل، أي خطوة لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل بلادهما ضد روسيا. وأعرب السناتور الأمريكي جون ماكن عن معارضته لرفع العقوبات عن روسيا، واصفاً خطوة كهذه ب«المسار الطائش». وأضاف في بيان له، نقلته وكالة «رويترز»: «إذا لم يضع الرئيس (ترامب) حداً لهذه التكهنات التي تتحدث عن احتمالية رفع البيت الأبيض العقوبات عن روسيا، ورفض هذا المسار المتهور، فسنتعمل بقوة على تحويل العقوبات إلى قانون».



نقلًا عن مصادر، أن إدارة ترامب أعدت مشروع قانون لرفع العقوبات عن روسيا، وعلق الناطق الإعلامي باسم الرئيس الروسي، على هذه التقارير، قائلاً: «الكرملين لا يعرف إذا ما كانت هذه المعلومات صحيحة».

إلا أن ترامب حسم الجدل بشأن هذه المسألة لكنه لم يقدم تعليقات إلى المتخوفين في أميركا وأوروبا من احتمال اتخاذه قراراً في هذا الصدد. وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي، قال ترامب: «فيما يتعلق بالعقوبات من المبرك جداً أن نتحدث عنها» في حين صرح على أنه يريد الالتزام بتعهدوه خلال حملته الانتخابية بتحصين العلاقات مع روسيا، ورداً على سؤال حول علاقته بالرئيس الروسي، أعرب عن أمله في أن «تكون لدى الزعيمين «علاقة رائعة». وأضاف «هذا ممكن. كما يمكن ألا ينجح الأمر. سنرى ما سيحدث».

وأوضحت ماي إن بريطانيا تريد استمرار العقوبات إلى حين

حول «مناطق آمنة»، في غضون ٣ أشهر. وزار ترامب أول من أمس مبنى «البنتاغون» لأول مرة منذ تسلمه منصبه. وتعلّقاً على تصريحات ترامب، أشار المتحدث باسم الرئيس الروسي دميتري بيسكوف، إلى أن البيت الأبيض لم ينسق مع الكرملين أي خطط لإقامة «مناطق آمنة» في سورية. وقال: «لا، لم يتشاور شركاؤنا الأمريكيون معنا. إنه قرار سيادي خاص بهم». لكنه اعتبر أن «الأمر المهم هو ألا يؤدي ذلك إلى ترويض وضع اللاجئين». ويبدو أنه كان من المجدي دراسة كافة العواقب المحتملة».

وخلال الأيام السابقة كثرت التكهنات، حول عزم ترامب إعلان رفع العقوبات المفروضة على موسكو بسبب الأزمة الأوكرانية وعودة القرم إلى روسيا، بعد الاتصال ببوتين. واتخذت هذه التكهونات من تصريح مستشارة الرئيس الأميركي كلين غونوي اعتبارت فيه أن رفع العقوبات عن روسيا «امر وارد». ونشر عدد من الصحفيين الأمريكيين



## الخبراء الروس يظهرون أكثر من ٧٠ هكتاراً من الألغام في حلب

وكالات

أعلن مركز التنسيق الروسي في حميميم، أن خبراء إزالة الألغام الروس فككوا عبوات ناسفة والغاماً زرعاها الإرهابيون على مساحة تزيد على ٧٠ هكتاراً و٨٥ مبنى و١٥ كم في شوارع الأحياء الشرقية لمدينة حلب، وأنه قدم مساعدات إنسانية لـ ٤٣٠٠ مدني في تلك الأحياء. وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أفاد المركز في بيان له أمس، بأن خبراء إزالة الألغام الروس مستمرين في إزالة الألغام والمتفجرات التي زرعاها الإرهابيون في المباني والشوارع والمراكز الاجتماعية في الأحياء الشرقية لمدينة حلب، مشيراً إلى أن هؤلاء الخبراء ابتلوا خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية (أول من أمس) الألغام المزروعة في الأحياء الشرقية من مدينة حلب على مساحة تزيد على ٧٠ هكتاراً، إضافة إلى ٥٨ مدني، و١٥ كلم من الشوارع». ومنذ أيام أعلن المركز عن تطهير خبراء تفكيك الألغام والمتفجرات الروس ٦٣ منزلًا وسكنيًا و٦ مساجد في الأحياء الشرقية من مدينة حلب وتفكيك ٤٠٦ عبوات ناسفة منها ٣٨٤ قبيلة يدوية الصنع.

ولفت المركز إلى تقديم مساعدات إنسانية لأكثر من ٤٣٠٠ مدني من سكان أحياء الصاخور والميريدان والخالدية والشبخ مقصود في الجزء الشرقي من مدينة حلب، وذلك خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية (أول من أمس)».

وتعمل روسيا على دعم الجهود الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية للأهالي من أجل العودة إلى منازلهم التي هجرهم منها الإرهابيون وإعادة الحياة إلى طبيعتها في الأحياء الشرقية.